انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمى لمنطقة شرق المتوسط

The Reflection of the New Gas Conflicts on the Regional Security of the Eastern Mediterranean

سلوى السعيد فراج

أستاذ مساعد بكلية التجارة بالاسماعيلية

رشا عطوة عبد الحكيم ضبيش

دكتوراه – مدرس بكلية التجارة بالاسماعيلية

المستلخص:

قبل عام ٢٠٠٩ لم تكن منطقة شرق المتوسط محط اهتمام كبير فى مجال الاكتشافات البحرية للغاز الطبيعى ، ولكن فى شهر يناير من عام ٢٠٠٩ تم اكتشاف حقل تمار للغاز الطبيعى ، وذلك فى نطاق الحدود البحرية الإسرائيلية فى البحر المتوسط ، ثم توالت بعد ذلك اكتشافات الغاز فى شرق المتوسط .

واكتشافات الغاز فى شرق المتوسط تشكل فرصا وتحديات فى الوقت نفسه ، فهى من ناحية تتيح استعمال الغاز الطبيعى كوقود فى محطات الكهرباء والصناعات البتروكيميائية والثقيلة ، وكذلك يتم استخدامه فى المنازل والمواصلات العامة والتعاون بين الدول على كيفية تصدير الغاز للسوق الأوروبية ، الإ أنه من ناحية أخرى تبقى عرضة للنزاعات الإقليمية الناتجة من عدم ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة قبل اكتشافات الغاز الجديدة أو من تدخل هذه الحدود مع إحدى الدول وبعضها الآخر .

لذا تشهد منطقة شرق المتوسط فى السنوات الأخيرة تطورات هامة ، بالتزامن مع تصاعد التنافس الإقليمى والدولى فيها ، وهذا الاهتمام المتصاعد لا يعبر عن دوافع جوسياسية فقط ، بل أن اكتشافات الغاز الطبيعى الجديدة كان لها تأثير واضح.

الكلمات المفتاحية: الغاز الطبيعى ، شرق المتوسط ، قبرص ، اليونان ، مصر ، إسرائيل ، تركيا

Abstract :

Before 2009, the eastern Mediterranean region was not the focus of great interest in the field of offshore natural gas discoveries, but in January of 2009 the Tamar field of natural gas was discovered, within the Israeli maritime borders in the Mediterranean, and then followed by gas discoveries in the eastern Mediterranean. Gas discoveries in the eastern Mediterranean pose opportunities and challenges at the same time. On one hand, they allow the use of natural gas as fuel in power stations, petrochemical and heavy industries, as well as being used in homes, public transportation, and cooperation between countries on how to export gas to the European market. On the other hand, it remains vulnerable to regional disputes resulting from the failure to demarcate the maritime borders between the countries of the region before new gas discoveries, or from the interference of these borders with one of the countries and each other. Therefore, the eastern Mediterranean region has witnessed in recent years important developments, in conjunction with the escalation of regional and international competition in it, and this rising interest does not express only Jersey motives, but also that the new natural gas discoveries had a clear impact.

Keywords : Natural Gas, Eastern Mediterranean, Cyprus, Greece, Egypt, Israel, Turkey.

المقدمة:

تعتبر منطقة شرق المتوسط من المناطق الاستراتيجة المهمة فى العالم ، حيث أصبحت منطقة تنافس وصراعات ، حيث اكتسبت هذه المنطقة أهمية كبرى فى الوقت الراهن بعد اكتشافات الغاز الطبيعى على سواحل دول شرق المتوسط ، حيث تصاعدت اكتشافات الغاز فى منطقة شرق المتوسط ، ولقد عزز اكتشاف إسرائيل لحقلى تمار وليفياثان فى عامى ٢٠٠٩و ٢٠١٠ ، ومن ثم اكتشاف مصر لحقل ظهر فى عام ٢٠١٥ الى اهتمام الفاعلين الإقليميين والدوليين فى المنطقة ، كما ساعد فى رفع مستوى التنافس الإقليمى والصراع على هذه الثروات وأصبحت عامل يهدد الاستقرار فى منطقة شرق المتوسط .

ومع تزايد الاكتشافات حول الغاز الطبيعى وتسابق الدول وتوقيع اتفاقيات استكشاف مع الشركات الأجنبية أصبح من مصلحة كل طرف أن يعلن موقفا يرسم من خلاله حدوده البحرية ، وذلك لأن

أواخرعام ٢٠١٨ شهدت تصاعدا كبيرا فى التوتر بين دول حوض شرق المتوسط من جهة ، ولبنان وإسرائيل من جهة اخرى ، وذلك بسبب التنافس القائم بين هذه الدول على استغلال الموارد الطبيعية الموجودة فى هذه المنطقة وعلى رأسها الغاز الطبيعى ، الى أن تم تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط ، وهو يعد بمثابة محاولة لهيكلة الاصطفافات الإقليمية فى شرق المتوسط .

المشكلة البحثية

على الرغم من وجود العديد من الأسس القانونية الحاكمة لقانون البحار وترسيم الحدود بين الدول ، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود طموحات إقليمية لبعض الدول ، وأنه مع الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعى فى شرق المتوسط بدأت تظهر الصراعات والنزاعات ، ومع وجود الصراعات و النزاعات بسب اكتشافات الغاز ، بات الميل نحو الدخول فى تفاعلات تعاونية أمرا واردا ، لاسيما فى مرحلة تصدير كميات الغاز الطبيعى المستخرجة من حقول شرق المتوسط .

تساؤلات البحث

يطرح البحث تساؤلا رئيسيا يتمثل فيما يلى :-

* إلى اى مدى تؤثر صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمى لشرق المتوسط؟

– وينبثق من هذا التساؤل الرئيسى عدة تساؤلات فرعية :

أ– إلى أى مدى ساهمت اكتشافات الغاز فى المياه القبرصية فى تأجيج الصراع بين تركيا من جانب وقبرص واليونان من جانب آخر ؟

ب– كيف أثرت اكتشافات الغاز قبالة السواحل اللبنانية على التفاعلات بين إسرائيل ولبنان ؟

ج– ما هى القواعد القانونية الحاكمة للتفاعلات بين الدول المتشاطئة ؟

د– هل ستتحول صراعات الغاز فى شرق المتوسط إلى تفاعلات تعاونية ؟

أهداف البحث

أما عن الأهداف التى يسعى البحث الى تحقيقها فيمكن تحديدها على النحو التالى :

– معرفة الأسس الإقانونية الحاكمة لقانون البحار وترسيم الحدود بين الدول .

– كيفية مواجهة الصراعات بين دول منطقة شرق المتوسط بسبب اكتشافات الغاز الجديدة .

– وضع رؤية مستقبلية لمجمل التفاعلات بين دول شرق المتوسط وكيفية تقليل حدة الصراع وتحويله الى تعاون بسبب اكتشافات الغاز .

المنهج المستخدم

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائى ، ويستخدم كمنهج رئيسى يسهم فى الوقوف على

أهم المعلومات والدلالات المتعلقة بالموضوع ، بالإضافة إلى الاستعانة بعدد من المداخل :

١– مدخل دراسة الحالة : حيث يسهم هذا المدخل فى تسليط الضوء على التفاعلات والمواجهات بين دول منطقة شرق المتوسط.

٢– مدخل المصلحة القومية : حيث يقوم بالتركيز على مصلحة الدولة المصرية فى اطار حفاظها على أمنها الإقليمى والسياسى والاقتصادى ومجالها الحيوى.

٣– المدخل القانونى : وذلك من خلال دراسة وتحليل أهم القوانين التى يتم الإستعانة بها داخل البحث.

تقسيم البحث

يتم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور :–

المحور الأول : صراعات الغاز الجديدة.

المحور الثانى : الأمن الإقليمى لشرق المتوسط.

المحور الثالث : اكتشافات الغاز والأمن الإقليمى لمنطقة شرق المتوسط.

المحور الأول : صراعات الغاز الجديدة

خريطة توضح منطقة شرق المتوسط

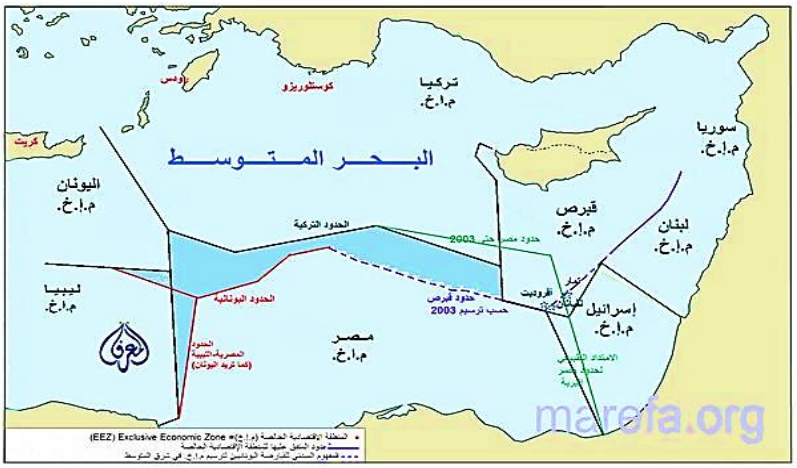

لقد حظيت منطقة شرق المتوسط بأهمية كبيرة على خلفية الأهمية المتزايدة لاكتشافات الغاز ، وتتجلى الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية لهذه المنطقة على النحو التالى :

– احتواءها على ٤١%من احتياطى الغاز فى العالم .

– المتغيرات المستقبلية على الوضع الجيو–اقتصادى ، والجيو–أمنى التى يحملها الغاز فى تلك المنطقة.[١٣١]

وتتجه كثير من الدول الى استثمار الغاز بصورة أفضل وأكثر تركيزا من النفط ، حيث أن الغاز يشكل فعليا مادة الطاقة الرئيسية فى القرن الحادى والعشرين ، سواء من حيث الطاقة النظيفة أو من حيث البديل الطاقى لتراجع احتياطى النفط عالميا ، لذا تعد السيطرة على مناطق الغاز فى العالم أساس للصراع الدولى، وفى هذا الإطار سيتم تناول ذلك من خلال :–

أولا : اكتشافات الغاز الجديدة.

ثانيا : الأطر القانونية لاستغلال الغاز فى شرق المتوسط.

ثالثا : الصراع على الغاز فى شرق المتوسط.

أولا : اكتشافات الغاز الجديدة

منذ عام ٢٠٠٩ وصل حجم الاكتشافات فى شرق المتوسط الى قرابة ٢١٠٠ مليار متر مكعب ، الأمر الذى يجعل من التنافس على حقول الغاز أمرا استراتيجيا .[١٣٢]

وفى عام ٢٠١٠ أجرت هيئة المسح الجيولوجى الأمريكية تقديرات لما يحتويه حوض شرق المتوسط من ثروات طبيعية ، وخرجت بنتيجة مفادها أن الساحل الشرقى الذى يشكل القسم الأكبر من حوض شرق المتوسط ، يحتوى على كميات هائلة من احتياطى النفط والغاز غير المكتشفة والتى تقدر بقرابة ١٣٣ تريليون متر مكعب من الغاز. [١٣٣]

وكانت أولى الاكتشافات فى منطقة حوض شرق البحر المتوسط فى بداية الألفية ، حيث اكتشفت شركة بريتس بتروليوم البريطانية حقل (غزة مارلين) على مسافة ٣كم تقريبا من قطاع غزة ، وتقدر مخزونه بقرابة تريليون متر مكعب من الغاز.[١٣٤]

وبدأت عمليات الاكتشاف فى الازدياد ، ومع توالى الاكتشافات أصبحت دول المنطقة أكثر اهتماما بتكليف الشركات الأجنبية بأعمال الاستكشاف، لذا نجد أن من مؤشرات الصراع على الغاز أن

الاحتياطات الغازية الكثيفة أثرت على تأجيج الصراعات والخلافات بين دول المنطقة حول معايير الاستغلال والتقاسم والتنقيب.[١٣٥]

١- اكتشافات الغاز القبرصية فى شرق المتوسط

اكتشفت (نوبل انرجى) أواخر ٢٠١١ حقل افروديت فى المنطقة الاقتصادية الخالصة فى المياه الجنوبية الشرقية للجزيرة ، على بعد ٣٤ كم من حقل " ليفاباثان"

ويبلغ احتياطى الحقل نحو تسعة تريليون قدم مكعب من الغاز .

ثم تلى هذا الاكتشاف اكتشاف آخر فى عام ٢٠١٨ ، حيث أعلنت شركة النفط والغاز الأمريكية (اكسون موبيل) اكتشاف الغاز الطبيعى فى حقل يقع قبالة ساحل قبرص ، وأكدت الشركة أن الحقل قد يحوى موارد من الغاز الطبيعى تتراوح بين ١٧٠- ٢٣٠ مليار متر مكعب .

وفى عام ٢٠١٩ وفى المنطقة الاقتصادية القبرصية أيضا تم اكتشاف حقل "جلاوكسى" باحتياطيات تقدر ب١٤٢- ٢٢٧ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى .

٢- اكتشافات الغاز الإسرائيلية فى شرق المتوسط

لقد توالت اكتشافات حقول الغاز الإسرائيلية فى السنوات الأخيرة ، فعلى سبيل المثال ، تم اكتشاف حقل غاز "داليت" وما بين عامى ٢٠٠٩و٢٠١٠ تم اكتشاف حقلى غازتمار وليفياثان ، وحقل تمار يبلغ احتياطيه نحو ٣١٨ مليار متر مكعب ، ويقع قبالة سواحل البحر المتوسط .[١٣٦]

وبدأ استغلاله فى ٢٠١٣ ، أما حقل غاز ليفياثان فيعد أكبر الحقول الإسرائيلية التى تم اكتشافها ، ويتوقع أن ينتج نحو٦٠٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعى.[١٣٧]

وتم اكتشافه فى يونيو ٢٠١٠ ، وتم بدء الانتاج منه خلال عام ٢٠١٦ ويبعد الحقل حوالى ١٣٠ كيلو مترا قبالة ميناء حيفا.

حقل داليت : تم اكتشافه فى ابريل ٢٠٠٩ وهو يضم احتياطيات تقدر بحوالى نصف تريليون قدم مكعب من الغاز ، ولكن لم يدخل على الإنتاج .

وفى منتصف ديسمبر ٢٠١٤ أعلنت إسرائيل عن اكتشاف حقل غاز "روى" على مسافة ٩٣ ميل بحرى من السواحل الإسرائيلية .

وفى ابريل ٢٠١٩ كشفت شركة "انرجيان اليونانية " للطاقة عن اكتشاف حقل غاز "كاريش" الذى يبعد عن السواحل الشمالية الغربية الإسرائيلية ١٠٠ كيلو متر ، ويضم حوالى ٥١ مليارمتر مكعب من الغاز.[١٣٨]

وهذه الاكتشافات الإسرائيلية الضخمة من الغاز ، دفعت إسرائيل نحو السعى للتحول لمصدر للغاز الطبيعى لدول الجوار.

وبذلك فلقد أصبح الغاز بالنسبة لإسرائيل يمثل التوجه الإسرائيلى سواء نحو الانخراط فى صراعات مع دول الجوار للسيطرة على مصادر الطاقة لاسيما مع لبنان وفلسطين ، أو حتى الانخراط فى تفاعلات تعاونية مع بلدان أخرى مثل قبرص واليونان ومصر .

أما عن التعاون الإسرائيلى مع دول شرق المتوسط ، فنجد أن شركة ديليك الإسرائيلية قد وقعت اتفاقيات مع كل من الأردن ومصر لمدها بالغاز الطبيعى .

وإلى جانب مصر والأردن قامت إسرائيل بفتح سوقا للغاز لها فى أوروبا ، حيث تظل أوروبا سوقا حيويا بالنسبة للغاز الإسرائيلى ، كما أن مشروعات أنابيب الغاز التى يتم مدها حاليا عبر قبرص وكريت ، تمثل أهمية كبيرة لأوروبا وإسرائيل معا .

٣- اكتشافات الغاز المصرية فى شرق المتوسط

كان التطور الأهم لمصرفى عام ٢٠١٥ عندما أعلن عن اكتشاف حقل ظهر ، وتم اكتشاف حقل ظهر داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة المصرية فى البحر المتوسط على بعد ١٨٠الى ١٩٠ كيلومترا من السواحل الشمالية المصرية ، وهو ملاصق تقريبا للمنطقة الاقتصادية القبرصية ، وتقدر احتياطيات حقل ظهر حوالى ٨٥٠ مليار مترمكعب ، وهو ما يجعله أكبر اكتشافات الغاز فى العالم فى السنوات الاخيرة.[١٣٩]

وتوجد مجموعة من الحقائق تتعلق بحقل ظهر المكتشف وهى :

*رفع حقل "ظهر" انتاج مصر من الغاز الطبيعى بنحو ١٠% بما يعادل ٦،٦ مليار قدم مكعب يوميا .

* سيساهم فى توفير ما لا يقل عن ٢ مليار دولار سنويا ، كان يتم استخدامهم فى استيراد الغاز

* تتوزع حقوق التنقيب فى هذا الحقل بين العديد من الشركات :"اينى الإيطالية" و"روسنفت الروسية" و"بريتش بيتروليوم الإنجليزية" وشركة "إيجاس" المصرية التابعة لوزارة البترول ، وتحصل شركة "اينى"

على ٤٠%من إنتاج الحقل والمخصصة لاسترداد التكاليف ، وتتوزع النسبة الباقية ٦٠%على الشركات الثلاثة الأجنبية بنسبة٣٥%منها ،وعلى شركة "إيجاس"بنسبة ٦٥%.

ومن خلال هذه الأرقام يتضح أن النسبة المستخرجة من حقل ظهر مرشحة للزيادة ، وانعكس ذلك من خلال تنافس الشركات الأجنبية عليه ودخول الشركة الروسية معهم.

ولقد أعطى الرئيس عبدالفتاح السيسى إشارة بدء الإنتاج من المشروع فى ٣١ يناير ٢٠١٨ ، والذى يهدف الى الوصول بمعدلات الإنتاج الى ٣ مليار متر مكعب غاز يوميا .

ولقد ساهمت اكتشافات الغاز فى مصر الى زيادة احتياطى الغاز الطبيعى ،وزيادة إنتاجه اليومى ، مما ساعد على دخول مصر قائمة الدول المصدرة للغاز المسال ، وكذلك تصدير الغاز الطبيعى للدول العربية المجاورة من خلال مشروع الغاز العربى ، وفى الوقت ذاته تعمل مصر على الموازنة بين الطلب المحلى المتزايد والتصدير .

من خلال ذلك يتضح أن هذه الدول التى اكتشفت الغاز فى شرق المتوسط تم نقلها من مستورد للغاز الى مصدر له ، وبدأت هذه الدول تلجأ الى التعاون أو الصراع وفقا لمصلحتها مع اكتشافات الغاز الجديدة وخاصة إسرائيل.

الجدول رقم (١) يوضح أهم اكتشافات الغاز

حقل الغاز	الدولة	الاكتشاف	الانتاج	احتياطيات الغاز المقدرة بالمليار متر مكعب
تمار	اسرائيل	٢٠٠٩	٢٠١٤	٣١٨
ليفياثان	اسرائيل	٢٠١٠	٢٠١٦	٦٠٥
روبى	اسرائيل	٢٠١٤	--------	٩٠
كاريش	اسرائيل	٢٠١٩	---------	٥١
أفروديت	قبرص	٢٠١١	٢٠١٣	١٢٩[١٤٠]
كاليسيبو	قبرص	٢٠١٨	--------	١٧٠- ٢٣٠
غلوكوس	قبرص	٢٠١٩	---------	١٤٢- ٢٢٧
ظهر	مصر	٢٠١٥	٢٠١٨	٨٥٠

المصدر. Org: www.marefa

من خلال هذا الجدول :اتضح أنه مع هذه الاكتشافات الخاصة بالغاز تتزايد التعقيدات السياسية لهذه الدول فيما يتعلق بمشاكل حول الحدود البحرية لكل بلد وما هى حصة كل دولة من هذه الاكتشافات ، وما قد تملكه من فرص للتعاون الاقتصادى والسياسى الى تهديدات عسكرية.

جدول رقم (٢) يوضح محطات تسييل الغاز فى منطقة شرق البحر المتوسط

الدولة	اسم المحطة	تاريخ البدء	الطاقة الاسمية (بالمليون طن فى السنة)
مصر	مجمع المصرية الاسبانية للغاز (سيجاس) T1	٢٠٠٥	٥
مصر	مجمع المصرية للغاز الطبيعى المسالT1	٢٠٠٥	٣،٦
مصر	مجمع المصرية للغاز الطبيعى المسالT٢	٢٠٠٥	٣،٦
ليبيا	مجمع مرسى البريقة (خارج الخدمة منذ ٢٠١١	١٩٧٠	١,٥

والجدول رقم (٣) يوضح محطات استقبال الغاز الطبيعى المسال فى منطقة شرق البحر المتوسط

الدولة	اسم المحطة	تاريخ بدء العمل	القدرة الاستيعابية بالمليون طن فى السنة
مصر	الشركة العربيةلانابيب البترول "سوميد" وحدة عائمة	٢٠١٧	٥،٧
مصر	محطة موغ بالعين السخنة(وحدة عائمة)	٢٠١٥	٤،٢
مصر	محطة بى دبليو بالعين السخنة (وحدة عائمة)	٢٠١٥	٥،٧
اسرائيل	محطة الخضيرة (وحدة عائمة)	٢٠١٣	٣٠
اليونان	محطة ريفيثوس للغاز الطبيعى المسال	٢٠٠٠	٤،٨
تركيا	محطة مرمرة اريجليس	١٩٩٤	٧،٦
تركيا	الياجا	٢٠٠٦	٨
تركيا	محطة ايتكس (وحدة عائمة)	٢٠١٦	٥،٩
تركيا	محطة دورتيول(وحدة عائمة)	٢٠١٨	٤،١

ويتضح من خلال هذا الجدول أنه : على الرغم من وجود أكثر من محطة استقبال للغاز الطبيعى لدى تركيا ، الإ أن تركيا لديها مشكلتين أساسيتين هما : التناقضات التى ينطوى عليها تعيين حدود المناطق

الاقتصادية الخالصة فى شرق المتوسط ، والعلاقات المتوترة حاليا بين تركيا وقبرص ، فالفرصة حاليا لمصر بالنسبة لمحطات استقبال الغاز المسال فى منطقة شرق المتوسط .

ثانيا : الأطر القانونية لإستغلال الغاز فى شرق المتوسط

توجد مجموعة من القواعد القانونية والاتفاقيات بين الدول يمكن الاستناد اليها فى استغلال الغاز فى شرق المتوسط ومنها :

١- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢

تضمنت الاتفاقية تقسيم البحار الى أربعة مناطق رئيسية هى : البحر الإقليمى ويحدد بحد أقصى ١٢ ميل بحرى من خط الاساس وللدولة سيادة كاملة عليه.[١٤١]

، ثم المنطقة الاقتصادية الخالصة والتى حددتها الاتفاقية ب ٢٠٠ ميل بحرى ، تقاس أيضا من خط الأساس ، ثم منطقة الجرف القارى ، وأخيرا أعالى البحار.[١٤٢]

وتلتزم كل دولة بأن تصدر خرائط معتمدة يبدو واضحا عليها شكل البحر الإقليمى والنقط المكونة له وإحداثياتها والتى يبدأ منها الحساب ، وتودع هذه الخرائط لدى سكرتارية الامم المتحدة.[١٤٣]

وهناك بعض الدول التى صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢ وعددهم حوالى ١٧٥ دولة من بينها المجموعة الأوروبية ومصر وقبرص ، والبعض الآخر لم يصدق ومن هذه الدول تركيا ، حيث أنها لم تعترف باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ويرجع ذلك جزئيا لأنها ترفض قبول سيطرة اليونان الكاملة تقريبا على بحر إيجه الذى يفصل بين تركيا واليونان ، وتزداد المشكلة بسبب وجود " الجمهورية التركية لشمال قبرص " غير المعترف بها دوليا الإ من تركيا .

وإلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، هناك مجموعة من الاتفاقيات التى تم إبرامها بين الدول ومنها :

٢- اتفاقية ترسيم الحدود البحرية المصرية القبرصية

حيث تم التوقيع على هذه الاتفاقية فى ٢٠٠٣ ودخلت حيزالنفاذ فى عام ٢٠٠٤ وتم تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة بالدولتين وفقا لقاعدة خط المنتصف .[١٤٤]

٣- اتفاقية ترسيم الحدود البحرية اللبنانية – القبرصية

تم توقيع هذه الاتفاقية ٢٠٠٧ ، وتم الترسيم وفقا لنقطتين هما ١ جنوبا و٦ شمالا ، وألزمت الاتفاقية فى مادتها الثالثة: أن أى طرف يدخل فى تفاوض مع طرف آخر لترسيم الحدود البحرية فى إحداثيات أى نقطة من ١ أو ٦ بالرجوع الى الطرف الآخر ،ولكن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز النفاذ

٤- اتفاقية ترسيم الحدود البحرية القبرصية – الإسرائيلية

تم التوقيع على هذه الاتفاقية فى ٢٠١٠ ، ومن خلال هذه الاتفاقية تم تحديد الحدود البحرية بينهما ، لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بكل منهما ، والتى تم تحديدها أيضا وفقا لقاعدة خط المنتصف ، والذى يقع على مسافة ١٥٠ كم شمال غرب حيفا .

وعلى الرغم من وجود قواعد القانون الدولى للبحار والاتفاقيات الدولية الموقعة ، إلا أنها لم تحل دون اندلاع خلافات حول حقوق استغلال حقول الغاز التى تقع فى نطاق منطقة شرق المتوسط.

ثالثا : الصراع على الغاز فى شرق المتوسط

يوجد صراع حول الغاز فى شرق المتوسط ، ومن أهم محاور هذا الصراع مايلى :-

١- الصراع اللبنانى الإسرائيلى

خريطة توضح المناطق المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل

تتصاعد التوترات بين إسرائيل ولبنان بسبب احتياطيات الغاز والنفط الهائلةبالقرب من شواطىء البلدين.[١٤٥]

ويعد الصراع بين لبنان وإسرائيل متعدد الأبعاد ، حيث لم تقم البلدين بترسيم حدودهما المائية مع بعضهما البعض[١٤٦]،إلى جانب أن إسرائيل لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢ ، وبالتالى فلا يجوز مطالبتها بالالتزام بمعايير تعيين الحدود البحرية المتضمنة فيه.[١٤٧]

وتصاعدت أزمة الغاز بين البلدين فى أعقاب فشل كافة المساعى للتوصل لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين ، وذلك نظرا لعدم وجود اتفاق حول معايير التقسيم .

أ- طبيعة النزاع

يدور الخلاف بشأن "البلوك رقم ١٩ " حيث يرى الجانب اللبنانى أن البلوك يقع ضمن المياه الإقليمية اللبنانية ، بينما إسرائيل تزعم أنه يقع ضمن حدودها البحرية .

ورفضت اسرائيل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل وقبرص ، ويرجع هذا النزاع لثغرة ارتكبتها لبنان عام ٢٠٠٧ أثناء توقيعها اتفاق مع قبرص حول تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين ، حيث تم ترسيم الحدود بخط وسط مؤلف من ٦ نقاط ، وهنا حدث الخطأ ، اذ تبين الخرائط تراجع غير مدروس من الجانب اللبنانى عن النقطة ٢٣ جنوب الناقورة.[١٤٨]

ويعد اكتشاف الغاز فى حوض ليفانت السبب الأساسى للصراع على الحدود البحرية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين لبنان وإسرائيل ، خاصة بعد أن اكتشفت إسرائيل حقولا للغاز فى المنطقة الغربية من المياه اللبنانية المتمثلة بحقلى تمار وليفياثان ، وعلى الرغم من أن هذه الاكتشافات تعد عظيمة للبلدين ، الا أنها سببت خلافا حول الحدود البحرية ، وذلك لأن هناك تداخل فى الحدود البحرية للبلدين مما أدى الى التنافس بينهما من أجل الوصول الى المناطق التى يتركز بها الغاز الطبيعى.[١٤٩]

وبذلك فإن وجود ثروات هيدروكربونية بالقرب من منطقة النزاع البحرى ، قد دفعت الحكومتان فى لبنان وإاسرائيل الى امكانية استخدام قواتهما المسلحة لحماية هذه الموارد.[١٥٠]

وفى يناير ٢٠١٨ أقرت الحكومة اللبنانية منح رخصتين للتنقيب عن النفط فى البلوكين ٤ و٩ من حصتها فى البحر المتوسط ، ولكن طرح لبنان مناقصة عامة أمام الشركات العالمية للاستثمار فى البلوك ٩ ، أثار العديد من التحفظات الإسرائيلية حيث أن إسرائيل ترى أن البلوك رقم ٩ هو ملك لها.[١٥١]

لذا نجد أن الصراع حول النفط والغاز الطبيعى من الممكن أن يؤدى الى استخدام القوة المسلحة لحمايتهما.

٢- الصراع القبرصى – التركى

خريطة توضع أماكن الصراع التركي القبرصي

أ- موقف قبرص

بعد اكتشاف الغاز فى شرق المتوسط ، سعت قبرص لتدوين حقها وتعزيز مكانتها القانونية والدبلوماسية فى شرق المتوسط ، فقامت بتوقيع اتفاقيات الحدود البحرية مع كل من مصر ولبنان وإسرائيل منذ عام ٢٠٠٣.[١٥٢]

وبمقتضى هذه الاتفاقيات قامت قبرص برسم حدودها البحرية وقامت بالاستكشاف والتنقيب عن الغاز الطبيعى والنفط فى منطقة تبلغ مساحتها ٥١ كم فى الجزء الجنوبى من مياهها ، والتى تم تقسيمها الى ١٣ قطاع، وتستند قبرص بأنها تمنح رخص التنقيب عن الغاز فى مياهها الاقتصادية الخالصة وفقا لمركز قانونى يتركز بالأساس على الاعتراف الدولى بالجمهورية القبرصية ، والذى يعطى لها حق ممارسة السيادة بما فيها التنقيب عن حقول الغاز الطبيعى .

وفى عام ٢٠١١ جرت عمليات الحفر فى أحد القطاعات الخاصة بقبرص ، وتم التأكد من وجود كميات كبيرة من الغاز فى هذه القطاعات البحرية ، لكن تركيا وقبرص التركية عارضتا عمليات الحفر وأصرتا على أنه ليس من حق قبرص اليونانية استغلال تلك الثروات.[١٥٣]

وبعد ذلك جرت العديد من المفاوضات بين قبرص وتركيا ، الإ أنه لم يتم التوصل الى أى اتفاق، فعلى الرغم من اكتشاف كميات من الغاز الطبيعى فى المناطق الاقتصادية الخالصة لقبرص ، الإ أن تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية يحدان من سلطة الحكومة القبرصية لاتخاذ قرارات اكتشاف وتنمية المصادر النفطية الموجودة بالمناطق الاقتصادية الخالصة ، حيث تصر تركيا وجمهورية شمال قبرص التركية على الاستفادة من هذه الثروات.[١٥٤]

ب- الموقف التركى

اعترضت تركيا على اتفاقية ترسيم الحدود بين قبرص وإسرائيل ، كما أعلنت رفضها اتفاقية ترسيم الحدود الموقعة بين مصر وقبرص ، واستندت فى ذلك الى أنه لا يحق للحكومة القبرصية التوقيع على أى اتفاق دون مشاورة قبرص الشمالية .

وفى عام ٢٠١٧ صرح وزير الخارجية التركية بما أنه لم يتم التوصل الى اتفاق وتسوية شاملة ، فلا يحق لقبرص التنقيب عن النفط والغاز فى شرق المتوسط .

وجاء ذلك على خلفية الادعاءات التركية بأن هذه الاتفاقيات تنتهك الجرف القارى التركى ، وأن هذه الاتفاقيات تتجاوزالسيادة التركية ، وأنه لا يحق لأى شركة التنقيب وإجراء أبحاث فى هذه المنطقة.[١٥٥]

وفى فبراير ٢٠١٨ اعترض الجيش التركى سفينة حفر "سايبم ١٢٠٠٠" والتى كانت فى طريقها من موقع بين الجنوب والجنوب الغربى من قبرص إلى منطقة بجنوب شرق الجزيرة "بلوك ٣" ، ولقد هدد الرئيس التركى باستخدام القوة العسكرية للحفاظ على حقوق تركيا فى حقول الغاز بمنطقتى ٣ و٦ الواقعة بينها وبين قبرص ، ولقد تفاقمت التوترات أكثر فى يناير ٢٠٢٠ بعد أن أدانت قبرص استمرار تركيا فى أنشطة الحفر فى المياه المتنازع عليها .

المحور الثانى : الأمن الإقليمى لشرق المتوسط

يعد مصطلح الأمن الإقليمى حديث نسبيا ، برز خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمى الى إقليم واحد، وفى هذا الإطار سيتم تناول هذا المحور من خلال :-

أولا : تعريف الأمن الإقليمى

ثانيا : المنطقة الاقتصادية الخالصة فى شرق المتوسط

ثالثا : مصالح القوى الكبرى فى شرق المتوسط

أولا : تعريف الأمن الإقليمى

يعتبر الأمن الإقليمى : هو سياسة مجموعة من الدول تنتمى لإقليم واحد ، وترتبط هذه الدول مع بعضها البعض ، وتقوم هذه الدول على إنشاء تنظيم تعاونى عسكرى لدول الإقليم ، ويمنع هذا التنظيم أى قوة أجنبية أو خارجية من التدخل فى شأن هذا الإقليم.[١٥٦]

والأمن الإقليمى فى الموسوعة السياسية : هو نظام تعمل به الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بوحى من ميثاقها بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين وفض النزاعات بالطرق السلمية ، على أساس أن أمن الدولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التى تتضمنها كل دولة.[١٥٧]

وتعرف جامعة الدول العربية الأمن الإقليمى على أنه: توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق نظمها السياسية وتحقيقا للتعاون فيما بينها ، وصيانة لاستقلالها وسيادتها مع الحرص على المصالح المشتركة على كافة الاصعدة ، ومنها تحقيق الأمن الإقليمى.

ويعرف الأمن الإقليمى أيضا على أنه : اتخاذ خطوات متدرجة تهدف الى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من دولة ، حتى يتم الوصول الى تبنى سياسات دفاعية موحدة لتقدير مصادر التهديد وسبل مواجهتها.

ومن خلال هذه التعريفات نجد أن الأمن الإقليمى الفعال هو ذلك الإقليم الذى تنشط فيه العلاقات الحيوية بمختلف مجالاتها بصورة تحقق تكامل وتعاون شامل يخدم أمن الإقليم بصفة عامة وأمن كل دولة على حدة بصفة خاصة،ومفهوم الأمن الإقليمى لم يعد قاصرا على الطابع العسكرى فقط ، ومن العناصر الجديدة فى مسائل الامن الإقليمى أن تنظيمات التكامل أو التعاون الاقتصادى الاقليمى التى ظلت بعيدة عن مجال التنسيق أو التعاون الأمنى أخذت تدخل فى مجال العلاقات الأمنية من أجل تحقيق هدف استراتيجى يتمثل فى إنشاء جماعة امنية إقليمية.[١٥٨]

من خلال ذلك يمكن أن يتميز الأمن الإقليمى بثلاثة خصائص هى :

*أنه مرتبط بشعور جميع الأطراف أن لها مصالح متبادلة داخل الإطار الإقليمى.

* أن المصالح المتبادلة بين أطراف النسق الإقليمى لابد وأن يكون لها صفة الاستمرار.

* لا يمكن لاى طرف أن يفرض إرادته ، وذلك يلزم أن تصون الحلول المشتركة حقوق جميع الأطراف.

ثانيا : المنطقة الاقتصادية الخالصة فى شرق المتوسط

عرفت المادة الخامسة والخمسون من اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ المنطقة الاقتصادية الخالصة بأنها : منطقة واقعة وراء البحر الإقليمى وملاصقة له ، يحكمها النظام القانونى المميز المقرر فى هذا الجزء ، وبموجبه تخضع حقوق الدول الساحلية وولايتها وحقوق الدول الأخرى وحرياتها للأحكام ذات الصلة فى هذه الاتفاقية.[١٥٩]

فالمنطقة الاقتصادية هى منطقة ذات طابع قانونى خاص ، فهى ليست مياها إقليمية ولا هى مياه من أعالى البحار ، وهى تقوم أساسا على التمييز بين الثروات الكامنة فيها من ناحية ،والاتصالات من ناحية أخرى ، اذ يتم الاعتراف فيها بالمصالح الاقتصادية للدول الساحلية مع المحافظة على مبدأ حرية الملاحة والتحليق ووضع الأسلاك والأنابيب بالنسبة للدول الأخرى[١٦٠]،وبذلك فالمنطقة الاقتصادية تجمع بين خصائص البحر الإقليمى حيث السيادة الكاملة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية فقط فى هذه المنطقة وخصائص أعالى البحار من حيث الحريات المطلقة فى الملاحة البحرية والجوية لكل الدول .

وتقع المنطقة الاقتصادية الخالصة بعد البحر الإقليمى للدولة الساحلية وملاصقة له مباشرة، وأنه لا يجوز أن تتجاوز هذه المنطقة قى امتدادها ٢٠٠ ميل بحرى.[١٦١]

ومع اكتشافات الغاز الجديدة فى شرق المتوسط ،باتت القضية الرئيسية تتمثل فى المناطق الاقتصادية الخالصة التى لم يتم حلها ، والتى يتم تحديدها وفقا للقانون الدولى حيث أنه أجازاستغلال منطقة الموارد البحرية .

ومسألة المنطقة الاقتصادية الخالصة تؤثر بشكل كبيرووواضح على النزاعات ، فعلى سبيل المثال الحالة الإسرائيلية اللبنانية ، حيث لم يتم التوصل بين إسرائيل ولبنان الى اتفاق بشأن تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بهما.[١٦٢]

ونظرا لوقوع رواسب الغاز الهامة بجانب ساحل كلتا الدولتين ، فلا يوجد اتفاق حول من يملك هذه الموارد ، وعندما أكدت إسرائيل حقها فى اكتشاف المواد الهيدروكربونية احتجت لبنان على تلك الممارسات .

وأيضا قبرص وتركيا ، حيث تبرر تركيا موقفها بأن قبرص ليس لها الحق فى الإعلان من جانب واحد عن المنطقة الاقتصادية الخالصة ، حيث أن تركيا لم تعترف بمسافة ٢٠٠ ميل بحرى للمنطقة الاقتصادية الخالصة ، ولم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة للبحار ١٩٨٢ ، وتدعى تركيا أن المنطقة الاقتصادية القبرصية هى جزء من منطقتها الاقتصادية .

ثالثا : مصالح القوى الكبرى فى شرق المتوسط

مع تصاعد اكتشافات الغاز فى شرق المتوسط ، بدأت القوى الكبرى يكون لها دورا فى شرق المتوسط ويتمثل ذلك فى :

١- روسيا فى شرق المتوسط

تحتل روسيا مكانة كبيرة وعالمية من حيث إنتاج الغاز الطبيعى ، وعلى الرغم من أن غاز شرق المتوسط لا يمثل لها أهمية اقتصادية من حيث الاحتياج الداخلى ، إلا أنه يمثل أهمية استراتيجية لها فيما يخص علاقاتها مع دول حوض المتوسط ، وخصوصا الدول التى برزت بها اكتشافات للغاز فى الآونة الأخيرة ، وأسست روسيا لوجود بحرى دائم لها فى شرق المتوسط ، اذ يوجد لديها ١٦ سفينة و٣ مروحيات بحرية وحاملة طائرات مما يعنى استعدادها لمواجهة أى أخطار محتملة على مصالحها.[١٦٣]

٢- الولايات المتحدة الامريكية فى شرق المتوسط

لقد أقر المشرعون الأمريكيون تشريعا لتعزيز مواقع الولايات المتحدة الامريكية فى سوق غاز شرق المتوسط ، ونص القانون على تعزيزالعلاقات الأمنية مع اليونان ، ويهدف التشريع الى أن يجعل الولايات المتحدة لاعبا رائدا فى سوق الغاز فى منطقة شرق المتوسط ، وذلك من خلال تعزيز الشراكة مع الحلفاء

فى مجال الطاقة والأمن ، كما أن شركات البترول الأمريكية كان لها دور فى اكتشاف وانتاج المصادر الهيدروكربونية فى شرق المتوسط لاسيما "نوبل للطاقة ".[١٦٤]

إلى جانب ذلك وجود إسرائيل من بين الدول الفاعلة فى شرق المتوسط ، والتى تهتم الولايات المتحدة بأمنها القومى ، فالولايات المتحدة تعمل من خلال سياساتها وحلفائها فى شرق المتوسط على خلق بيئة أكثر استقرارا وموائمة لها ولحلفائها فى ظل بيئة تعمها الاضطرابات.

٣- الاتحاد الأوروبى فى شرق المتوسط

يريد الاتحاد الأوروبى تعزيز أمن الطاقة لتنويع مصادر الواردات وسيسهم غاز شرق المتوسط فى ذلك ، خاصة بعد توتر العلاقات لأوروبية الروسية فى الفترة الأخيرة ، وذلك لأن غاز شرق المتوسط يخفف من الاعتماد شبه الكلى على الغاز الروسى لاسيما الى دول شرق وجنوب أوروبا .

وأنه بتوقيع مشروع أنابيب شرق المتوسط "ايست ميد" الذى وقعته قبرص واليونان وإسرائيل سيكون له دور فى إمداد غاز شرق المتوسط الى الاتحاد الأوروبى ، حيث قالت المفوضية الأوروبية أن اتفاق "ايست ميد" هو تطور مرحب به ، وأنه يجب أن ينظر الى خط الأنابيب كخيار للاستفادة من غاز شرق المتوسط ، وأبدى الاتحاد الأوروبى اهتمامه بهذا المشروع ، فى إطار سعى الاتحاد الاوروبى لتنويع مصادر إمدادات الغاز باعتباره أمر مهم لأمن الطاقة الأوروبى ، ودعى الاتحاد الأوروبى الدول الثلاث لتقديم دراسات بشأن التكاليف.[١٦٥]

المحور الثالث : اكتشافات الغاز والأمن الإقليمى لمنطقة شرق المتوسط

على الرغم من الصراعات الموجودة فى منطقة شرق المتوسط ، إلا أن اكتشافات الغاز من الممكن أن يكون لها جانب إيجابى يتمثل فى امكانية البحث عن مسارات للتعاون بهدف الوصول الى أكبر قدر من الاستفادة من هذه الموارد ، وظهرت ارهاصاته بين كل من مصر وقبرص واليونان، ولقد وضعت اليونان خططا ثلاثية للتعاون مع بلدان شرق المتوسط ولاسيما مصر وقبرص ولبنان ، وتعد هذه الخطط آليات لحوار مثمر ويهدف الى تعزيز العلاقات فيما بين البلدان ، وتحسين الاستقرار فى منطقة شرق المتوسط.[١٦٦]

وفى هذا الإطار سيتم تناول ذلك من خلال:-

أولا : الشراكة المصرية- القبرصية – اليونانية

ثانيا : اتفاق قبرص – اليونان –إسرائيل

ثالثا : اتفاق تركيا – حكومة الوفاق الليبية

أولا : الشراكة المصرية– القبرصية – اليونانية

بعد أن وصل الرئيس عبدالفتاح السيسى للحكم ، بدأت العلاقات بين مصر وقبرص واليونان تأخذ منحنى جديد نسبيا ، حيث سعى الرئيس عبدالفتاح السيسى لفتح مسار التفاوض بشأن غاز المنطقة مع كل من اليونان وقبرص ، وهو ما تمخضت عنه عقد قمم ثلاثية[١٦٧] ومنها:

الاولى : عقدت فى القاهرة فى نوفمبر ٢٠١٤ وجمعت كل من الرئيس عبدالفتاح السيسى ورئيس وزراء اليونان " أنتونيس ساماراس " ورئيس قبرص " نيكوأناستا سيادس " وتضمن عدة أمور بشأن قضية التعاون فى الغاز فى منطقة شرق المتوسط ، ومن أهمها ما يلى :-

*احترام القانون الدولى والأهداف والمبادىء التى يجسدها ميثاق الأمم المتحدة ، وفيما يخص اكتشاف مصادر مهمة للطاقة التقليدية فى شرق المتوسط .

* التأكيد على أهمية احترام الحقوق السيادية وولاية قبرص على منطقتها الاقتصادية الخالصة.[١٦٨]

أما القمة الثانية فعقدت فى نيقوسيا فى ٢٩ ابريل ٢٠١٥ ، وتم التوصل من خلالها إلى :

* التأكيد على الطابع العالمى لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

*المضى قدما فى مفاوضات تعيين المناطق البحرية التى لم يتم تعيينها.[١٦٩]

والقمة الثالثة تم انعقادها فى القاهرة اكتوبر ٢٠١٦ ، وأبرز ما نص عليه بيان القمة ما يلى:

* تعزيز الامكانيات لزيادة التعاون الثلاثى فى مجال الطاقة .

* التأكيد على أن اكتشاف احتياطات الهيدروكربون سوف يمثل حافزا للاستقرار والرخاء الإقليمى .

* التأكيد على رغبتهم فى مواصلة المفاوضات الجارية بشأن ترسيم حدودهم البحرية المشتركة.[١٧٠]

وتم انتظام عقد القمة سنويا بين قادة الدول الثلاث وكان أخرها القمة الثلاثية السابعة فى ٨ أكتوبر ٢٠١٩ بالقاهرة[١٧١]،ويعكس انتظام عقد هذه القمة سنويا حرص هؤلاء القادة على تنسيق الجهود لإعادة ترتيب الأوضاع الأمنية والاقتصادية فى المنطقة .

والتوافق المصرى – القبرصى – اليونانى أدى الى :-

١- تزايد التعاون الاقتصادى

لقد تزايد التعاون الاقتصادى بين الدول الثلاث نتيجة التوقيع على عدد من الاتفاقيات ، وكان فى مقدمة هذه الاتفاقيات توقيع مصر وقبرص ١٨ سبتمبر ٢٠١٨ على أول اتفاق من نوعه لإقامة خط أنابيب

بحرى مباشر لنقل الغاز الطبيعى من حقل " افروديت " القبرصى الى تسهيلات الإسالة بمصر فى محطتى " إدكو ودمياط " وذلك من أجل إعادة تصديرها الى الأسواق العالمية.[١٧٢]

هذا إلى جانب التوقيع على اتفاق منع الازدواج الضريبى بين مصر وقبرص ، ولقد ساهم التعاون المصرى اليونانى القبرصى فى خلق شراكات جيواستراتيجية جديدة فى المنطقة ، وتقوم على تبادل المصالح بين البلدان الثلاث ، بما يدعم العلاقات بينهم على كافة الأصعدة ، بالإضافة الى التعاون فى القضايا المتعلقة بالأمن والدفاع.[١٧٣]

٢- إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط

فى يناير ٢٠١٩ تم تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، ويقدم هذا المنتدى على أنه منصة إقليمية للاستفادة من الجهود المبذولة لاستكشاف الغاز وتصديره ، بما ينفع الدول المشاركة فى المنتدى ، وتم وضع مجموعة من الأهداف لمنتدى شرق المتوسط وهى :

* تعظيم الاستفادة من اكتشافات واحتياطيات الغاز الطبيعى بمنطقة شرق المتوسط .

* إنشاء سوق غاز إقليمية تخدم مصالح الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب .

* تعزيز التعاون لإيجاد حوار منهجى منظم وصياغة سياسات إقليمية مشتركة بشأن الغاز الطبيعى .

*تأسيس منظمة دولية تحترم حقوق الأعضاء بشأن مواردها الطبيعية بما يتفق ومبادىء القانون الدولى .

* ضمان الاستدامة ومراعاة الاعتبارات البينية فى اكتشافات الغاز وإنتاجه ونقله .

* مساعدة الدول المستهلكة فى تأمين احتياجاتها ،

* تعميق الوعى بالاعتماد المتبادل والفوائد التى يمكن أن تجنى من التعاون والحوار بين الأعضاء[١٧٤]،وقد تم اختيار مصر كمركز للمنتدى ، وذلك لأن مصر تعد الدولة الوحيدة بين الدول الأعضاء التى تمتلك بنية تحتية تضم وحدتين لإسالة الغاز " مصنعى إدكو ودمياط "

ومن خلال أهداف منتدى غاز شرق المتوسط وخاصة مع اتفاق هذه الدول على تكثيف المشاورات لرفع هذا المنتدى الى مستوى منظمة إقليمية ، وخاصة مع زيادة حضور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى فى أنشطة المنتدى.[١٧٥]

ويتضح أنه من خلال الشراكة بين كل من مصر وقبرص واليونان يمكن أن يكون ذلك حجر الأساس للاستقرار والأمن فى منطقة شرق المتوسط ، إلى جانب أن هذه الشراكة يمكن أن تصبح أداة ردع مناسبة لمواجهة الاستفزازات التركية وخصوصا مع إصرار تركيا تعطيل أى إنتاج إقليمى للغاز فى شرق المتوسط

، وبذلك أرسى المنتدى خريطة طريق لصادرات غاز شرق المتوسط تستبعد منها تركيا ، كما أرسى أيضا دور مصر المركزى لصناعة غاز شرق المتوسط ، والسبب فى توفير الدور الريادى لمصر هو الاكتشافات الضخمة للغاز فى مياهها، بالإضافة الى تنامى أدوارها الإقليمية الفاعلة فى المجال السياسى.

ولقد شهد الاجتماع الوزارى الثالث لمنتدى غاز شرق المتوسط ، الذى عقد فى ١٦/ ١/ ٢٠٢٠ بالقاهرة الخطوة الرئيسية فى إطلاق الإطار التأسيسى لمنتدى غاز شرق المتوسط ، والذى يرتقى بمنتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة دولية حكومية ويكون مقرها بالقاهرة.[١٧٦]

ولقد أسفر هذا التحالف عن اتفاق بين مصر وقبرص يتيح لقبرص الاستفادة من البنية التحتية للغاز الطبيعى فى مصر من خلال إنشاء خط غاز يصل حقل أفروديت القبرصى إلى منصات تسييل الغاز بالسواحل المصرية،ورغم الطابع الاقتصادى لهذا التكتل ، إلا أنه يحمل أهدافا سياسية وأمنية تأتى فى إطار حالة السيولة التى تشهدها الاصطفافات الإقليمية .

ثانيا : اتفاق قبرص – اليونان – إسرائيل

فى ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨ استضاف رئيس الوزراء الإسرائيلى رئيس وزراء اليونان والرئيس القبرصى ، وقال رئيس الوزراء الإسرائيلى خلال القمة أنه تم الاتفاق على مد أطول خط غاز من شرق المتوسط لأوروبا ، وأكد أن تحالف إسرائيل مع قبرص واليونان هو حجر الأساس فى استقرار منطقة شرق المتوسط.[١٧٧]

ووقعت قبرص واليونان وإسرائيل فى ٢ يناير ٢٠٢٠ فى العاصمة اليونانية أثينا على اتفاق خط أنابيب شرق المتوسط " ايست ميد" ، ويهدف هذا المشروع الى أن تكون الدول الثلاث حلقة وصل مهمة فى سلسلة إمدادات الطاقة لأوروبا ، وسيتيح خط غاز شرق المتوسط نقل ما بين ٩ و ١١ مليار متر مكعب من الغاز سنويا من الاحتياطات البحرية لحوض شرق المتوسط قبالة قبرص وإسرائيل إلى اليونان وكذلك إالى إيطاليا ودول اخرى .

ورغم أن هذا الاتفاق بين الدول الثلاث له أهميته حيث أنه سيساهم فى السلام والتعاون فى المنطقة ، الإ أن هذا الاتفاق أثار غضب تركيا لأنها كانت تطمح لأن تصبح دولة عبور رئيسية لإمدادات الغاز الطبيعى إلى أوربا.

وجاء التوقيع لمد خط أنابيب " ايست ميد " بعد أسابيع من إبرام تركيا وليبيا اتفاقا لتعيين الحدود البحرية فى شرق المتوسط ، فى خطوة عارضتها اليونان وقبرص ومصر وإسرائيل .

ثالثا : اتفاق تركيا – وحكومة الوفاق الليبية

بعد أن وجدت تركيا نفسها فى عزلة إقليمية فى شرق المتوسط ومحاطة بالكثير من الانتقادات ، شرعت فى التوجه نحو فرض سياسة الأمر الواقع ومحاولة بلورة واقع جديد من خلال تغيير خريطة التحالفات القائمة حاليا[١٧٨] ،حيث يعد منتدى غاز شرق المتوسط أحد أهم هذه التحالفات ، ولقد اعتبرت تركيا أن تشكيل دول المتوسط منتدى غاز البحر المتوسط إقصاء متعمد لها ، واعتبرته كما جاء على لسان المتحدث باسم الخارجية التركية "حامى أقصوى" أن تحويل المنتدى إلى منظمة دولية بعيد عن الواقع ، وأضاف أن إنشاء المنتدى جاء بدوافع سياسية لإخراج تركيا من معادلة الطاقة فى شرق المتوسط .

إلى جانب ذلك جاء توقيع اتفاق خط أنابيب شرق المتوسط فى وقت حاولت فيه تركيا أن يكون لها الثقل فى المنطقة كجزء من استراتيجية السياسية الخارجية للرئيس التركى ، وذلك لمحاولة تعزيز نفوذ تركيا الإقليمى ، والتى كانت أبرز خطواتها توقيع اتفاقية إعادة ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الليبية ، والذى اتفق فيه على تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة للدولتين ، حيث أبرمت تركيا وحكومة الوفاق الليبية اتفاقيتين فى ٢٨ أكتوبر ٢٠١٩ إحداهما حول التعاون الأمنى والأخرى للتنسيق فى المجال البحرى ، وتعد هذه الاتفاقية بمثابة تأكيد للتعاون العسكرى والأمنى.[١٧٩]

ويتضح أن الاتفاق التركى الليبى يهدف بالأساس إلى قطع الطريق أمام خط الأنابيب المقترح ، وخط الأنابيب المقترح يتمثل فى أن تنقل قبرص وإسرائيل الغاز الطبيعى من حقولهما عبر أنابيب قصيرة ومنخفضة التكلفة نسبيا إلى مصنعى تسييل الغاز الطبيعى القائمين فى دمياط وادكو فى مصر ، ليتم تسييل الغاز الطبيعى من البلدين وتصديره إلى أوروبا عبر الناقلات البحرية .

ومن خلال الاتفاق الجديد بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية فإن خط الانابيب هذا سيمر وفقا للحدود الواردة فى الاتفاق الجديد داخل المنطقة التركية الخالصة ، وهذا يمنح تركيا نفوذا للتدخل فى استغلال احتياطيات شرق المتوسط .

وطموح تركيا من الاتفاق بينها وبين حكومة الوفاق الليبية هو تعزيز موقفها للمطالبة بمناطق بحرية من منافسيها فى شرق المتوسط ، وهذا الأمر أوضحه الرئيس التركى بالقول " سيسمح هذا الاتفاق لتركيا بالقيام بعمليات حفر فى الجرف القارى لليبيا بموافقة طرابلس ، وفى ظل هذا الاتفاق الجديد بين تركيا وليبيا يمكن لتركيا القيام بعمليات استكشاف مشتركة فى هذه المنطقة الاقتصادية التى تم تحديدها،ومن خلال ذلك نجد أن تركيا تريد من هذا الاتفاق تعزيز موقفها للمطالبة بمناطق بحرية فى شرق المتوسط.

وبعد التوقيع على الاتفاقية بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية أثيرت العديد من التساؤلات حول ترسيم الحدود البحرية فى شرق المتوسط ، إلى جانب أنه كان هناك ردود فعل إقليمية ودولية رافضة للاتفاقية ، وتوالت ردود الفعل المناهضة فأعلنت مصر فى بيان صادر عن وزارة الخارجية إدانتها الاتفاق التركى مع الحكومة الليبية فى طرابلس ، وذلك لأن ارتباط حكومة الوفاق الليبية بعلاقات مع تركيا سيؤدى إلى زيادة حدة الاضطرابات فى منطقة شرق المتوسط ، كما أن هذا الاتفاق يدل على أن تركيا عازمة على توسيع نطاق الأنشطة البحثية عن الغاز والنفط فى المياه الليبية .

وأيضا على الرغم من أن تركيا أكدت على الشرعية الدولية لأعمالها ، الا أن الاتحاد الأوروبى أدان ذلك، واعتبر أن الاتفاق التركى الليبى حول ترسيم الحدود البحرية فى البحر المتوسط ينتهك الحقوق السيادية لدولة ثالثة ، ولا يمتثل لقانون البحار ولا يمكن أن تنتج عنه أى تبعات قانونية بالنسبة لدولة ثالثة.

من خلال ذلك يمكن استنتاج نتائج أهمها : أنه فى ظل التوترات التى تشهدها مصر وقبرص واليونان مع تركيا حول الغاز فى شرق المتوسط ، قامت الدول الثلاث بتنفيذ مناورة ثلاثية ، وفى هذه الحالة نحن أمام سيناريوهين :

السيناريو الأول : احتدام الصراع من خلال رفع وتيرة التوتر والنزاع وشد الأطراف فى كافة مناطق شرق المتوسط ، وذلك لحساسية المواقف وأبعادها وأهميتها.

السيناريو الثانى : عودة شاملة للمفاوضات ، ويكون التفاوض بشأن ترسيم كامل للحدود البحرية لتقاسم المنافع الاقتصادية.

نتائج الدراسة

يمكن إرجاع أسباب الصراع والتوتر فى شرق المتوسط إلى مجموعة من العوامل وهى :

– تسببت الاكتشافات الجديدة للغاز فى منطقة شرق المتوسط إلى زيادة مستوى الصراع بدلا من التعاون.

– على الرغم من وجود العديد من الأسس القانونية الحاكمة لقانون البحار واتفاقيات ترسيم الحدود بين الدول ، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود طموحات إقليمية لبعض الدول لاستغلال الغاز الموجود فى شرق المتوسط.

– رغم أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تمثل الإطار القانونى الدولى والتى تحكم كل ما يتعلق بالبحار ، إلا أنه لم يتم تصديق كل من تركيا وإسرائيل عليها ، رغم تصديق كافة الدول الأخرى فى منطقة شرق المتوسط ، وفى هذه الحالة تتنصل تركيا وإسرائيل من أى التزام تجاه دول شرق المتوسط.

– عدم اكتمال الأطر القانونية الحاكمة لمسألة تطوير الغاز الطبيعى فى منطقة شرق المتوسط.

– يمكن أن يكون لاكتشافات الغاز فى شرق المتوسط جانب إيجابى يتمثل فى إمكانية البحث عن مسارات للتعاون بهدف الحصول على أكبر قدر من الاستفادة من هذه الموارد وظهر ذلك فى الاتفاق بين مصر وقبرص واليونان.

– يعد منتدى غاز شرق المتوسط نموذجا للاقتراب لتعاونى بين دول المنطقة ، حيث أنه يقدم الكثير لاستفادة الدول الاعضاء فيه من اكتشافات الطاقة وتنسيق سياسات الطاقة وإقامة سوق غاز إقليمى .

التوصيات

– تعزيزالتعاون بين دول شرق المتوسط لابد أن يمثل أهمية قصوى لأنه من الممكن أن يكون غاز شرق المتوسط أحد مفاتيح استقرار المنطقة ورخائها.

– يعد بناء الثقة بين دول شرق المتوسط أمر ضرورى ، وذلك حتى يتم تعظيم الاستفادة من هذه الاكتشافات الهائلة من الغاز الطبيعى.

الهوامش:

-وائل ربيع ،" الأبعاد الامنية والعسكرية للتنافس على غاز شرق المتوسط "،الملف المصرى العدد ٦٥،يناير ٢٠٢٠،ص٢٣

‘- Gas finds in Eastern Mediterranean spark partnership between Isreal Palestinian Territories and Rival nation’ ,In: Www.cnbc.com

- G.J.Schenk etal,Assessment of undiscovered oil and Gas Resources of the lrvant Basin Province , Eastern Mediterran eon , U.S.A Geological survey , 2010 , p2

- Darbouche,H.,El-katiri,L. and Fattoun, East Mediterranean gas : What kind of agamechanger?, Oxford Institute for energy studies , 2012, p4

للمزيد انظر Darbouche Hakim, El-katiri Laura, Fattouh Bassam,East Mediterranean Gas , what kind of agame – changer? The Oxford Institute forenergy studies, December 2012 .

- Hochberg Michael, Israel’s Energy Potential securing the future ,Middle East institute, 2016, p 3

-ياسمين أيمن ،" مردود اكتشافات النفط على النفوذ الجيوبوليتيكى الاسرائيلى ،مختارات اسرائيلية،العدد ٢٨٥ ، أكتوبر ٢٠١٩، ص ص ١٠٢- ١٠٣ -

مجدى صبحى ، امال وتحديات أمام منتدى غاز شرق المتوسط ، القاهرة : المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٩ . ص ١٩

- حسين سليمان ، " المصالح التركية فى غاز شرق المتوسط " ، الملف المصرى ، العدد ٦٥، يناير ٢٠٢٠، ص ١٨-١٩.

- أحمد عبدالرحمن خليفة ، موقع مصر فى التفاعلات الاقليمية والدولية الغازية بعد اكتشافات شرق المتوسط، مركز اركان للدراسات والابحاث والنشر ، ٢٠١٩، ص ص ٩

- احمد زكريا الباسوسى ، " تسييس الطاقة والتحولات الراهنة للصراع الاقليمى على غاز المتوسط " ، حالة الاقليم ، القاهرة : المركز الاقليمى للدراسات الاستراتيجية ، العدد ١٦ ، ابريل ٢٠١٥ ، ص ص ١٩- ٢٠

-ابراهيم العنانى ، قانون البحار ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠١١ ، ص ٣٩

WWW.Un.Org -

- WWW. Mfa.gov. eg

Simon Henderson ,"Isreael and Labanan at odds over offshore Border", The Washington Institute improving the quality of U.S.Middle East policy , in: www.washington institute. org -

- وائل ربيع ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٦

-محمد شوقى عبدالفتاح ، " اتفاق مسبق : ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة مع قبرص " ، المركز العربى للبحوث والدراسات ، اكتوبر ٢٠٠٤ ، فىwww.acrseg.org" "

طارق فهمى ، " المصالح الاسرائيلية فى غاز المتوسط والنزاع مع الجانبين اللبنانى والفلسطينى " ، الملف المصرى ، العدد ٦٥ ، يناير ٢٠٢٠ ، ص ص ٢٩- ٣٠

-زهراء عباس هادى وديارى صالح مجيد ، " موارد الطاقة وأثرها فى الصراع الاقليمى على الحدود البحرية فى شرق المتوسط " ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل ، العدد ٤٠، ٢٠١٨،ص ص ٣٨١-٣٨٧

Sarah Vogler and Eric V.Thompson, Gas Discoveries in the Eastern Miditerranean : Implications for Regional Maritime Security, Washington :The German Marshall fund of the united states, March 2015, p27 .

-طارق فهمى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٢- ٣٣

Nikhil Gahlawat, Nathan Haft , new finds of energy in the eastern mediterrunean: cause for confict or cooperation, Cambridge : Harvard university, 2012,p9 .

Vincentl. Morelvi, Cyprus : Reunilication proving elusive, Congressional Research service , 2017, p16

Sarah Vogler and Eric V.Thompsn,Gas Discoveries in the Eastern Miditerranean: implications for Region Alaritime security , Washington : The German Marshall Fund of the united states, March, 2015.p49

- أحمد يوسف أحمد ، " الصراع على الغاز والنفط فى شرق المتوسط " الاهرام ، العدد ٤٧٩٢٥، ٢٢ فبراير ٢٠١٨ ، فى"www. Ahram.org. eg" .

بشير محمد النجاب ، الاستراتيجية الاسرائيلية الامنية تجاه الامن الاقليمى وأثرها على الاستقرار الامنى ، المانيا : المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، مايو ٢٠١٨ ، ص ص ٤٧- ٤٨

– الكسندر نيدرمير ، " جيوسياسية الطاقة وظهور نظام اقليمى فرعى جديد " ، الملف المصرى ، العدد ٦٥، يناير ٢٠٢٠ ، ص ص ٦-٧

دينا رحومة فارس فايد ، الفوضى الخلاقة وتداعياتها على الامن الاقليمى : دراسة حالة اقليم الشرق الاوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر ، المانيا : المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاقتصادية والسياسية ، ٢٠١٥ ، ص ص ٤٧- ٤٨

للمزيد انظر : اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢

صلاح الدين عامر ، القانون الدولى للبحار : دراسة لاتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢، القاهرة : دار النهضة العربية ، ٢٠٠٩ ، ص١٣

دلال أحسن أبو زناد ، تأثير الاقليات على الامن الاقليمى فى منطقة الشرق الاوسط : أكراد سوريا نموذجا ، رسالة ماجستير ، جامعة العربى التبس: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٦ ، ص ص ٢١- ٢٢

يسر عباس ، المنطقة الاقتصادية الخالصة والمنازعات الدولية المتعلقة بالانشاء والتحديد ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط : كلية الحقوق ، ٢٠١٦، ص ص ٢٧- ٣٠

www.acrseg.org

أحمد عبدالرحمن خليفة ، " موقع مصر فى التفاعلات الاقليمية والدولية الغازية بعد اكتشافات شرق المتوسط " ، أركان للدراسات والابحاث والنشر ، فى : www.arkan-srp. Com".

- المرجع السابق

الجمعية العامة ، " تعزيز الامن والتعاون فى منطقة البحر الابيض المتوسط " ، ١٠/٥/ ٢٠١٩ ، فى :

www. Undocs. org

أحمد زكريا الباسوسى ، تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولى على الغاز الطبيعى : دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠١٨ ، ص ص ١٧٥- ١٨٠

للمزيد انظر: النص الكامل للبيان الختامى للقمة الثلاثية بين مصر وقبرص واليونان المنعقدة فى القاهرة: بتاريخ ٨ نوفمبر ٢٠١٤

للمزيد انظر: النص الكامل للبيان الختامى للقمة الثلاثية بين مصر وقبرص واليونان المنعقدةفى نيقوسيا : بتاريخ ٢٩ ابريل ٢٠١٥

للمزيد انظر: النص الكامل للبيان الختامى للقمة الثلاثية بين مصر وقبرص واليونان المنعقدة فى القاهرة : بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١٦

للمزيد انظر : الاعلان المشترك الصادر عن القمة السابعة لألية التعاون الثلاثى بين مصر وقبرص واليونان : القاهرة ١٨أكتوبر ٢٠١٩

أحمد قنديل ، " مستقبل الشراكة المصرية اليونانية القبرصية .....خطوات جادة نحو التكامل " ، الملف المصرى ، العدد ٦٥، يناير ٢٠٢٠ ، ص ص ١٣ - ١٤

أية عبدالعزيز ، " تركيا وتطور الهوية الجيواستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط " المركز العربى للبحوث والدراسات فى :

www.acrseg.org

وليد خودورى،"الابعاد الجيوسياسية للصراع على الغاز والنفط فى شرق المتوسط"،الشرق الاوسط ،العدد ١٥٠,٢٠٢٠،

خالد فؤاد ، غاز المتوسط : السعى فى طريق غير ممهد ، المعهد المصرى للدراسات ، ٢٠١٩. ص ٢٩

الكسندر نيدرمير ، مرجع سبق ذكره ، ص٩

أحمد زكريا الباسوسى ، " تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولى على الغاز الطبيعى : دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط " ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٩٠- ١٩٢

مصطفى صلاح ، " انعكاسات التدخل .....تركيا وسيناريوهات التصعيد الليبى الاقليمى " ، ١٤ يناير ٢٠٢٠ ،فى :

www. Acrseg. org

– خالد فؤاد ، " ترسيم الحدود البحرية والمصالح الاستراتيجية المصرية "، ٥ ديسمبر ٢٠١٩ ،http :// eipss- eg.org